

المعاهدة الدولية
بشأن الموارد الوراثية النباتية
للأغذية والزراعة



منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

الاجتماع الثاني لفريق الخبراء التقني المخصّص المعني بحقوق المزارعين

روما، إيطاليا، 20-23 مايو/أيار 2019

الخيارات المتاحة لتشجيع أعمال حقوق المزارعين وتوجيهه وتعزيزه،
على نحو ما تنص عليه المادة 9 من المعاهدة الدولية

أولاً - مقدمة

- 1- تم تكليف فريق الخبراء، وفقاً لاختصاصاته، بوضع خيارات لتشجيع أعمال حقوق المزارعين وتوجيهه وتعزيزه على نحو ما تنص عليه المادة 9 من المعاهدة الدولية، استناداً إلى الجرد.
- 2- وتبادل فريق الخبراء، في اجتماعه الأول، أفكاراً أولية بشأن هذه القضية واتفق على إيلاء الاعتبار الكامل لتطويرها خلال هذا الاجتماع.¹
- 3- وتستكشف هذه الوثيقة المعاني الممكنة لمصطلح "خيارات"، وتوفر معلومات عن الأمثلة المستمدة من عمليات ومنتديات دولية أخرى طورت مستندات مماثلة.
- 4- وقد يرغب فريق الخبراء في استخدام هذه الوثيقة كأساس ممكن للمناقشة وكمدخل لوضع خيارات لتشجيع أعمال حقوق المزارعين وتوجيهه وتعزيزه على نحو ما تنص عليه المادة 9 من المعاهدة الدولية. ويمكن أن توفر الوثيقة IT/GB-8/AHTEG-2/19/3 بعنوان جرد التدابير الوطنية وأفضل الممارسات والدروس المستفادة، أساساً إضافياً ممكنًا للمناقشة.

¹ الفقرة 18 في الوثيقة IT/GB-8/AHTEG-FR-1/18/Report.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحد من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من المشاركين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.

ثانياً- معنى مصطلح "خيارات" واستخدامه

(أ) التمييز بين "الخيارات" و"الخطوط التوجيهية"

5- طلب فريق الخبراء إلى الأمانة تقديم توضيح حول ما يمكن فهمه من مصطلح "الخيارات" وكيف تختلف هذه عن "الخطوط التوجيهية".

6- كلمة "خيار" تعني "فعل الاختيار" وهي تنشأ في القرن السادس عشر من اللاتينية (*optionem*)، من الجذر *optio* الذي يعني "الاختيار، الاختيار الحر، حرية الاختيار"، من المصدر *optare* أي الرغبة، اختار². وقد عبّرت العديد من القواميس عن معنى مماثل لكلمة "خيار"، مثل القدرة، أو الحق، أو فرصة الاختيار؛ الخيار؛ البديل؛ اللجوء، الملاذ؛ الإمكانية؛ مسار العمل؛ الحق في الاختيار؛ حرية الاختيار؛ الحرية؛ التفضيل؛ أو يمكن وصفها كشيء واحد يمكن اختياره من مجموعة احتمالات؛ أو حرية الاختيار³.

7- تستخدم العديد من المنظمات الدولية مصطلح "الخيارات" عندما ترغب في تقديم مسارات عمل أو مجموعة من التدابير الممكنة لتحقيق الأهداف المرجوة، مقارنة باستخدام الخطوط التوجيهية التي تهدف إلى تقديم توجيهات.

8- ويعني مصطلح "الخطوط التوجيهية" المعلومات التي تهدف إلى تقديم المشورة حول كيفية القيام بشيء ما، أو ما ينبغي أن يكون شيء ما؛⁴ قاعدة عامة، نصيحة⁵؛ ويمكن أن يكون مرادفاً لـ "توصية، مشورة، اقتراح، اتجاه"، على سبيل المثال، إذا أصدرت مؤسسة إرشادات حول شيء ما، فإنها تصدر نصيحة رسمية حول كيفية القيام بذلك.⁶

(ب) الخطوط التوجيهية والوثائق المماثلة داخل المنظمة - لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف الاتفاقيات الدولية أو مساعدتها على تحقيق أهداف محددة.

المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

² <https://www.etymonline.com/word/option>

³ القواميس: <https://www.merriam-webster.com/thesaurus/option>; <https://ahdictionary.com/word/search.html?q=option>

https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/option_1?q=option

<https://en.oxforddictionaries.com/definition/option>; <https://en.oxforddictionaries.com/thesaurus/option>

<https://www.merriam-webster.com/thesaurus/option>; <https://www.dictionary.com/browse/option>

<https://dictionary.cambridge.org/it/dizionario/inglese/option>

⁴ قاموس Cambridge (<https://dictionary.cambridge.org/it/dizionario/inglese/guideline>)

⁵ <https://en.oxforddictionaries.com/definition/guideline>

⁶ قاموس Collins (<https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/guideline>)

9- تتمتع المعاهدة الدولية بجزيرة محدودة في وضع خطوط توجيهية أو وثائق مماثلة لمساعدة الأطراف المتعاقدة على تنفيذها. ومع ذلك، فقد وضعت مواد تدريبية لمساعدة الأطراف المتعاقدة على تعزيز فهم المعاهدة الدولية. مواد تدريبية مثل سلسلة من وحدات التعليم،⁷ بما في ذلك بشأن حقوق المزارعين، ومجموعة أدوات لدعم تنفيذ الأحكام المتعلقة بحفظ الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها بشكل مستدام.⁸

هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

10- سعياً لمعالجة الثغرات والتحديات الرئيسية المحددة في التقييمات العالمية، قد توافق هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة على الاستجابات على صعيد السياسات، مثل خطط العمل العالمية، أو الخطوط التوجيهية، أو المعايير، أو مدونات السلوك، التي تلتزم بموجبها الحكومات باتخاذ إجراءات لتعزيز صون الموارد الوراثية واستخدامها المستدام في القطاعات ذات الصلة.⁹

لجنة الأمن الغذائي العالمي

11- سعياً لضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع، تقوم لجنة الأمن الغذائي العالمي بوضع واعتماد توصيات وتوجيهات للسياسات، وأطر للعمل، وخطوط توجيهية طوعية بشأن مجموعة واسعة من المواضيع، تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية.¹⁰

(ج) وثائق المنظمات الحكومية الدولية الأخرى لدعم البلدان على تحقيق أهداف الاتفاقيات الدولية أو مساعدتها على تحقيق أهداف محددة.

الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي

12- سعياً لمساعدة البلدان والمنظمات الدولية والقطاعات ذات الصلة، تضع الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي الخطوط التوجيهية والنهج والمبادئ والأدوات والوثائق الداعمة المماثلة التي تهدف إلى دعم وتنفيذ مختلف الأحكام والاتفاقيات بموجب الاتفاقية.¹¹

⁷ <http://www.fao.org/plant-treaty/tools/training/educational-modules/ar/>

⁸ <http://www.fao.org/plant-treaty/tools/toolbox-for-sustainable-use/overview/en/>

⁹ <http://www.fao.org/cgrfa/policies/global-instruments/codes-standards-and-guidelines/ar/>

¹⁰ <http://www.fao.org/cgrfa/policies/global-instruments/codes-standards-and-guidelines/ar/>

¹¹ <https://www.cbd.int/guidelines/default.shtml>

الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة

13- سعياً لتوفير نظام فعال لحماية الأصناف النباتية وتعزيزه، يضع الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة ملاحظات توضيحية، على سبيل المثال، الملاحظات التفسيرية بشأن الاستثناءات لحقوق مربي النباتات،¹² وخطوطاً توجيهية، على سبيل المثال، المقدمة العامة لفحص التمييز والاتساق والاستقرار ووضع أوصاف متجانسة لأصناف جديدة من النباتات.¹³

المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

14- سعياً لتوفير المعلومات ذات الصلة بالسياسات، ولكن ليس المشورة التي تملّي السياسات، ومع مراعاة ولايات كل من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، ينشر المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية دليل تقييم الإنتاج على أربع مراحل مختلفة، مع توجيهات مفصلة في كل مرحلة.

ثالثاً - وثائق مختارة قد تساعد على وضع الخيارات

15- تستخدم حالياً العديد من المنظمات الدولية مصطلح "الخطوط التوجيهية". وفي منظمة الأغذية والزراعة، وضعت جميع المجالات المواضيعية/البرامج القطاعية خطوطاً توجيهية، قُدم بعضها خلال الاجتماع الأول لفريق الخبراء التقنيين المخصص.¹⁴ وتم استخدام "الخطوط التوجيهية" في هذه الوثائق، لتوفير التوجيه للحكومات، والمستشارين السياسيين، وصناع القرار، والممارسين، وغيرهم من أصحاب المصلحة، الذين يسعون للحصول على إجابات أو حلول لمختلف القضايا.

(أ) الخطوط التوجيهية للمنظمة والوثائق المماثلة

16- أمثلة من المعاهدة الدولية:

- مواد تدريبية.¹⁵ وضعت الأمانة سلسلة من الوحدات التعليمية بالتعاون مع الخبراء الدوليين وأصحاب المصلحة في جميع الأقاليم. وحتى الآن، تم إنتاج أربع وحدات: مقدمة للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛ وصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها بشكل مستدام؛ واستراتيجية تمويل المعاهدة الدولية؛ وحقوق المزارعين. وتتألف كل وحدة من عدة دروس قائمة بجد ذاتها، تتناول أحكام المعاهدة

¹² https://www.upov.int/edocs/expndocs/en/upov_exn_exc.pdf

¹³ https://www.upov.int/resource/en/dus_guidance.html

¹⁴ الوثيقة IT/GB-8/AHTEG-FR-1/18/5. متاحة على العنوان التالي: http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/faoweb/plant-

http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/faoweb/plant-treaty/FRs.pdf

¹⁵ <http://www.fao.org/plant-treaty/tools/training/en/>

الدولية وتقدم أفضل الممارسات والأمثلة الملموسة المستمدة من تجارب عديدة. ويمكن أن تكون الوحدات التعليمية بمثابة نسخة احتياطية مفيدة ومرافقة للمعلومات المتعلقة بالخيارات، لفهم الأحكام ذات الصلة بموجب المعاهدة بشكل أفضل، و/أو ربط مسار العمل بالأحكام الأخرى.

- مجموعة أدوات للاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.¹⁶ هذه قاعدة بيانات على الإنترنت تهدف إلى تسهيل الوصول إلى موارد المعلومات ذات الصلة بتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. ويتم تصنيف الموارد وفقاً لمجالات الموضوع ذات الصلة وفئات المواضيع المحددة، وكذلك بحسب المنطقة الجغرافية الرئيسية ذات الصلة، واللغة، وتاريخ النشر، والشكل. ومعظم الموارد مفتوحة الوصول ومتاحة مجاناً. ويمكن أن توفر مجموعة الأدوات وظيفة بحث محتملة عن التوجيهات المتاحة بشأن السياسات والاستراتيجيات والأنشطة التي يمكن أن تعزز الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وإعمال حقوق المزارعين.

17- أمثلة من هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

- الخطوط التوجيهية لوضع استراتيجية وطنية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.¹⁷ تهدف الخطوط التوجيهية إلى مساعدة البلدان على تنفيذ خطة العمل العالمية الثانية من خلال استراتيجية وطنية تتسق مع الالتزامات الوطنية والدولية الأخرى ذات الصلة. وهي تنص على أنه يتعين على أي بلد، وفقاً لاحتياجاته وقدراته والصعوبات التي يواجهها، أن يحدد رؤية وأهدافاً وغايات وطنية، وخطة العمل المناسبة لها، بما في ذلك الموارد.
- الدليل الطوعي لصياغة سياسات البذور الوطنية.¹⁸ تم وضع الدليل لمساعدة الحكومات في صياغة سياسات من شأنها أن تساعد في تهيئة بيئة مواتية لتنمية قطاع البذور، وضمان حصول المزارعين على بذور ومواد للزراعة ذات جودة عالية وبأسعار معقولة، من أصناف المحاصيل الأنسب للضرورة لتحسين أمنهم الغذائي والتغذوي وسبل العيش الخاصة بهم.

18- أقرت الهيئة في دورتها الخامسة عشرة المنعقدة في يناير/كانون الثاني 2015 الخطوط التوجيهية لوضع استراتيجية وطنية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والدليل الطوعي لصياغة سياسات البذور الوطنية، مما يسلط الضوء على أهمية صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، ويشير إلى اتفاق عالمي بشأن أهمية وجود نظم فعالة للبذور. وهي تدرك أنه في العديد من البلدان النامية، هناك نقص في سياسات البذور المناسبة، أي المبادئ التي توجه عمل الحكومة وتحدد أدوار أصحاب المصلحة. ويؤدي غياب هذه السياسات إلى إضعاف قدرة البلدان على تزويد أصحاب الحيازات الصغيرة بالوصول الكافي إلى البذور الجيدة للمحاصيل الأكثر ملاءمة لأنظمتهم وظروفهم واحتياجاتهم الزراعية. ويمكن أن توفر كلتا الوثيقتين التوجيهيتين عناصر إضافية غير إلزامية لتطوير خيارات إعمال حقوق المزارعين على المستوى الوطني.

¹⁶ <http://www.fao.org/plant-treaty/tools/toolbox-for-sustainable-use/overview/en/>

¹⁷ <http://www.fao.org/3/a-i4917e.pdf>

¹⁸ <http://www.fao.org/3/a-i4916e.pdf>

19- أمثلة من لجنة الأمن الغذائي العالمي:

- الخطوط التوجيهية الطوعية من أجل الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني.¹⁹ تمثل الخطوط التوجيهية أول محاولة تقوم بها الحكومات لتفسير حق اقتصادي واجتماعي وثقافي، والتوصية بالإجراءات الواجب اتخاذها لإعمالها. وتهدف الخطوط التوجيهية إلى توفير إرشادات عملية للدول للإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني، من أجل تحقيق أهداف خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية. ويمكن لأصحاب المصلحة المعنيين الاستفادة أيضاً من هذا التوجيه. وتغطي الخطوط التوجيهية مجموعة كاملة من الإجراءات التي يتعين على الحكومات النظر فيها على المستوى الوطني من أجل بناء بيئة مواتية للأشخاص لكي يطعموا أنفسهم بكرامة وينشئوا شبكات أمانة مناسبة لغير القادرين على القيام بذلك. وتتصل أهداف هذه الإجراءات وإطار عملها بحقوق المزارعين وتؤثر عليها بشكل مباشر، سواء من حيث دعم السياسات أو الإجراءات الإنمائية. ويمكن استخلاص بعض العناصر المحتملة من هذه الخطوط التوجيهية لفهم الخيارات المحتملة لإعمال حقوق المزارعين بشكل أفضل.
- مبادئ الاستثمار الرشيد في نظم الزراعة والأغذية.²⁰ تحدد هذه الوثيقة عشرة مبادئ للاستثمار الرشيد في نظم الزراعة والأغذية، من خلال معالجة الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتغذية أي توافر الأغذية والوصول إليها واستقرارها واستخدامها. كما تحدد الوثيقة أن الاستثمار الرشيد في نظم الزراعة والأغذية يستلزم احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها، بما في ذلك الأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني، بما يتماشى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و صكوك حقوق الإنسان الدولية الأخرى ذات الصلة. ويمكن لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الاضطلاع بالاستثمار الرشيد. ويعزز المبدأ 7 المادة 9 من المعاهدة الدولية.
- توصيات في مجال السياسات: الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.²¹ بغية تحسين الأمن الغذائي والتغذية، شجعت لجنة الأمن الغذائي العالمي الحكومات، إلى جانب منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة وغيرها من المنظمات الوطنية والدولية، على تعزيز استثمارات أفضل في مجال زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال اعتماد توصيات في مجال السياسات تتألف من 20 نقطة. وتشير التوصية 11 إلى مساهمة المزارعين والمربين في صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتطويرها. وتشجع أصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما قدرة المزارعات، على الوصول إلى البذور وتكثيرها وإنتاجها و صونها وشراؤها وبيعها واستخدامها، بما في ذلك الأصناف المحلية والأصلية والحديثة، وفقاً للقانون الوطني والدولي المعمول به.

20- وتعتبر الخطوط التوجيهية والمبادئ والتوصيات في مجال السياسات، التي أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي، وثائق فريدة تستهدف صغار المزارعين على وجه التحديد، من خلال عمليات تشاركية واستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين، وتنص على مبادئ وتوصيات سياساتية تدعم إعمال حقوق المزارعين.

¹⁹ <http://www.fao.org/3/a-y7937e.pdf>

²⁰ <http://www.fao.org/3/a-au866e.pdf>

²¹ <http://www.fao.org/3/a-av034e.pdf>

المنظمات والمنتديات الحكومية الدولية الأخرى

21- أمثلة من الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي

• خطوط *Rutzolijirisaxik* التوجيهية الطوعية بشأن إعادة المعارف التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المتصلة بالصون والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي إلى مواطنها.²² الوثيقة هي خطوط توجيهية طوعية أكثر تفصيلاً تراعي مختلف الهيئات، والصكوك، والبرامج، والاستراتيجيات، والمعايير، والخطوط التوجيهية، والتقارير، والعمليات، الدولية ذات الصلة، والتي هي مكلفة بالتعامل مع قضايا الملكية الفكرية وأهمية تنسيقها وتكاملها وتنفيذها الفعال، بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وتشكل الخطوط التوجيهية هذه دليلاً للممارسات الجيدة التي يجب تفسيرها مع مراعاة التنوع السياسي والقانوني والاقتصادي والبيئي والثقافي السائد داخل البلد.

• خطوط *MO'OTZ KUXTAL* التوجيهية.²³ هذه الخطوط التوجيهية طوعية وهي تهدف إلى توفير إرشادات لتطوير الآليات والتشريعات والتدابير الإدارية والسياسية، أو غيرها من المبادرات المناسبة، للمستخدمين المحتملين للمعارف والابتكارات والممارسات التي تحتفظ بها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والتي تجسد أساليب الحياة التقليدية ذات الصلة بصون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وذلك لضمان الحصول على "الموافقة المسبقة عن علم" أو "الموافقة الحرة والمسبقة عن علم" أو "الموافقة والمشاركة"، وفقاً للظروف الوطنية وعند الاقتضاء، من هذه الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ووفقاً للتشريعات الوطنية. كما تهدف الخطوط التوجيهية أيضاً إلى ضمان حصول هذه الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على حصة عادلة ومنصفة من الفوائد الناشئة عن استخدام وتطبيق هذه المعارف التقليدية، وبغية الإبلاغ ومنع الاستيلاء غير المشروع على المعارف التقليدية ذات الصلة بصون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

22- الخطوط التوجيهية للاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي ليست إلزامية ولا نهائية، ولكنها تقدم إرشادات عملية لأطراف الاتفاقية وقد توفر إطاراً لوضع خيارات لإعمال حقوق المزارعين. ويمكن أن تقدم الخطوط التوجيهية دعماً ممكناً لتعزيز خيارات حماية المعارف التقليدية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، على سبيل المثال، ولكنها قد تدعم أيضاً صون المحاصيل التقليدية في داخل الموقع وفي المزارع، وربما تقوي أيضاً التنسيق على المستوى الوطني.

²² <https://www.cbd.int/doc/decisions/cop-14/cop-14-dec-12-ar.pdf>

²³ <https://www.cbd.int/doc/decisions/cop-13/cop-13-dec-18-ar.pdf>

22- أمثلة من الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة

- الملاحظات التفسيرية بشأن "الاستثناءات لحقوق مربي النباتات" بموجب قانون عام 1991 للاتفاقية الدولية لحماية الأصناف النباتية الجديدة (اتفاقية الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة).²⁴ وتقدم هذه الملاحظات التفسيرية إرشادات بشأن الاستثناءات على النحو المنصوص عليه في قانون عام 1991.
- الإرشاد بشأن التمييز والاتساق والاستقرار.²⁵ مقدمة عامة لفحص التمييز والاتساق والاستقرار ووضع أوصاف منسقة للأصناف النباتية الجديدة (مقدمة عامة)، وسلسلة من الوثائق المرتبطة التي تحدد إجراءات فحص الخطوط التوجيهية (وثائق إجراءات فحص الخطوط التوجيهية)، من شأنها تحديد المبادئ التي تستخدم في فحص التمييز والاتساق والاستقرار. وإن الالتزامات الملزمة لأعضاء الاتحاد هي تلك الواردة في اتفاقيات الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة. ومع ذلك، على أساس الخبرة العملية، تسعى المقدمة العامة ووثائق إجراءات فحص الخطوط التوجيهية إلى توفير إرشادات عامة لفحص جميع الأصناف وفقاً لاتفاقية الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة.

24- المنبر الحكومي الدولي للخدمات في مجال التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية

- دليل المنبر الحكومي الدولي للخدمات في مجال التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية بشأن إعداد التقييمات.²⁶ يهدف الدليل إلى المساعدة في معالجة الجوانب المفاهيمية والإجرائية والعملية لتقييمات المنبر الحكومي الدولي للخدمات في مجال التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية على جميع المستويات، وإلى تعزيز الاتساق عبر مختلف المستويات. ويعد الدليل بمثابة خارطة طريق ويركز على العناصر الرئيسية التي قد يرغب ممارسو التقييم في أخذها بعين الاعتبار عند إجراء تقييم في سياق المنبر الحكومي الدولي. ويتم شرح الدليل في أربع خطوات مختلفة، بما في ذلك تحديد أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في التقييم. ويتم دعم الدليل بشأن إعداد التقييمات بموارد للمعلومات (مثل وحدات التعليم الإلكتروني، والندوات على الإنترنت، وما إلى ذلك). وقد تكون فكرة إضافة موارد المعلومات في كل مرحلة من مراحل العمل مفيدة عندما يتم اختيار خيار من التدابير والممارسات لإعمال حقوق المزارعين، وقد تكون هناك حاجة إلى المعرفة والدعم الفني، على سبيل المثال وسائل التواصل الاجتماعي، والوحدات التعليمية، وغيرها من موارد وأدوات المعلومات.

25- في الأمثلة المذكورة أعلاه، يمكن ملاحظة الفرق بين الخيارات والخطوط التوجيهية. عند استخدام الخيارات، فإنها تقدم العديد من خيارات العمل للاختيار من بينها، بينما توفر الخطوط التوجيهية دليلاً للمساعدة ولكن من دون وجود قائمة بالخيارات الممكنة للاختيار من بينها. وتصنف بعض الخطوط التوجيهية على أنها "طوعية" لتوضيح طبيعتها غير الملزمة.

²⁴ https://www.upov.int/edocs/expndocs/en/upov_exn_exc.pdf

²⁵ https://www.upov.int/resource/en/dus_guidance.html

²⁶ https://www.ipbes.net/system/tdf/180719_ipbes_assessment_guide_report_hi-res.pdf?file=1&type=node&id=28500

26- يمكن الإشارة إلى استخدام كلمات "نماذج" و"دليل" و"مبادئ" و"كتيب" و"توصيات" و"نهج" في هذه الأمثلة، على الرغم من أنها تستند إلى تحليل موضوعي و/أو الدروس المستفادة، وقد تم استخدامها لاقتراح إجراء/ عملية خطوة بخطوة، دون الإشارة بالضرورة إلى الإجراءات البديلة المحتملة أو خيارات العمل.

27- الوثائق المذكورة أعلاه ليست سوى مجموعة من الوثائق التي تستخدم مصطلحي الخطوط التوجيهية أو الخيارات أو المصطلحات المرادفة، التي يمكن لفريق الخبراء التقني المخصص فحصها في مداولاته من أجل وضع الخيارات.

ثالثاً- الخيارات المتاحة لتشجيع أعمال حقوق المزارعين وتوجيهه وتعزيزه، على نحو ما تنص عليه المادة 9 من المعاهدة الدولية

28- بناءً على الولاية المسندة إليه، يُدى فريق الخبراء إلى مناقشة وتطوير خيارات لتشجيع أعمال حقوق المزارعين وتوجيهه وتعزيزه، على نحو ما تنص عليه المادة 9 من المعاهدة الدولية. ويرد في الملحق الأول مخطط محتمل يمكن أن يستخدمه فريق الخبراء التقني المخصص المعني بحقوق المزارعين كأساس لوضع الخيارات.

29- ويمكن لفريق الخبراء، عند وضع خيارات لتشجيع أعمال حقوق المزارعين، أن ينظر أيضاً في فئات الملحق الأول من الوثيقة IT/GB-8/AHTEG-FR-2/19/3. كما قد يرغب في الإشارة إلى أي دعم إضافي قد يحتاجه لاستكمال تقريره وتقديمه إلى الدورة الثامنة للجهاز الرئاسي.

الملحق

يحتوي هذا الملحق على عناصر محتملة قد يعتبرها فريق الخبراء التقني المخصص المعني بحقوق المزارعين كأساس لوضع خيارات لتشجيع أعمال حقوق المزارعين وتوجيهه وتعزيزه. ويرد أيضاً مخطط تفصيلي للأقسام التمهيديّة للخيارات.

الخيارات لتشجيع أعمال حقوق المزارعين وتوجيهه وتعزيزه

أولاً- المعلومات الأساسية والأهداف

(سيعرض هذا القسم نطاق الوثيقة والغرض منها. كما سيقدم معلومات أساسية عن حقوق المزارعين وفقاً لأحكام المعاهدة الدولية)

(1) معلومات عن هذه الوثيقة

(2) دليل الوثيقة

(3) فهم حقوق المزارعين

(أ) أهمية حقوق المزارعين

(ب) حقوق المزارعين وفقاً للمعاهدة الدولية

ثانياً- جرد تدابير وممارسات أعمال حقوق المزارعين، وأنواعها وفتاتها

(1) جرد التدابير والممارسات

(سيشير هذا القسم الفرعي إلى الجرد كما وضعه فريق الخبراء التقني المخصص المعني بحقوق المزارعين. وسيقدم معلومات عن عملية وضع الجرد، وسيوضح أنه بناءً على التعليقات الواردة، قد تم بالفعل وضع التدابير والممارسات أو أنها في طور التنفيذ)

(2) نوع التدابير

يمكن للأطراف المتعاقدة أن تختار أنواع مختلفة من التدابير:

1- تقنية: مبادرات وبرامج ومشاريع وأنشطة ذات أهداف محددة، ونتائج ونواتج متوقعة؛ تدعم الإجراءات العملية التنفيذية في الميدان أعمال حقوق المزارعين، أو تسهم فيه، بشكل مباشر.

2- إدارية: صكوك إدارية مثل التوجيهات، أو المذكرات/التعميمات الوزارية و/أو المشتركة بين الوزارات، والقواعد التي توجه إجراءات منظمة أو مجموعة من المنظمات ذات الصلة بإعمال حقوق المزارعين.

- 3- **قانونية:** تشريع أو قانون أو مشروع قانون، أو غير ذلك من الصكوك المعيارية ذات الصلة بإعمال حقوق المزارعين.
- 4- **تدابير أخرى:** أية تدابير أو ممارسات أخرى تعزز إعمال حقوق المزارعين من خلال تعزيز الفهم والوعي بشأنها، مثل الدراسات ومبادرات الدعوة.

(3) فئات التدابير والممارسات

يتم تجميع التدابير والممارسات، المستمدة من التعليقات الواردة من الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة الآخرين، في إثني عشرة (12) فئة يمكن اعتبارها خيارات ممكنة لإعمال حقوق المزارعين. وتمثل هذه الفئات أنشطة متنوعة تؤدي إلى إعمال حقوق المزارعين، على النحو التالي:

- 1- الاعتراف بمساهمات المزارعين في صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، بما في ذلك الجوائز
- 2- والمساهمات في صناديق تقاسم المنافع التي تدعم مساهمة المزارعين في صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام
- 3- والنهج القائمة على السوق لدعم مساهمة المزارعين في صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام
- 4- والفهارس والسجلات والأشكال الأخرى لتوثيق الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والتي تتعلق بالمعارف التقليدية
- 5- وصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والمعارف التقليدية ذات الصلة وإدارتها في الموقع وفي المزرعة، بما في ذلك مواقع إدارة وصون التنوع البيولوجي على مستوى المجتمع المحلي
- 6- وبنوك البذور المجتمعية، وشبكات البذور، ومؤسسات البذور التي يديرها المزارعون والتي تيسر وصول هؤلاء إلى الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة
- 7- والنهج التشاركية لإجراء البحوث حول الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، بما في ذلك التوصيف والتقييم، والتربية التشاركية للنبات واختيار الأصناف
- 8- ومشاركة المزارعين في صنع القرارات على المستويات المحلية والوطنية والدولية
- 9- والتدريب وتنمية القدرات وتوعية الرأي العام
- 10- وحقوق المزارعين من حيث علاقتها بحقوق الملكية الفكرية
- 11- وحقوق المزارعين من حيث علاقتها بإنتاج البذور/مادة الإكثار وتسويقها
- 12- والتدابير/الممارسات الأخرى

ثالثاً - خيارات التدابير والممارسات لإعمال حقوق المزارعين

(استناداً إلى الجرد والفئات المذكورة أعلاه، سيقدّم هذا القسم من الوثيقة الخيارات الفعلية. ومن أجل تسهيل المناقشات، يتم توفير بعض العناصر والتركيبات الإرشادية أدناه لكي ينظر فيها فريق الخبراء التقني المخصص المعني بحقوق المزارعين عند وضع الخيارات، على النحو المطلوب من قبل الجهاز الرئاسي)

الخيار 1

الاعتراف بمساهمات المزارعين في صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام

تنص المادة 9-1 من المعاهدة الدولية على ما يلي "تتعترف الأطراف المتعاقدة بالإسهام الهائل الذي قدمته المجتمعات المحلية والأصلية والمزارعون في جميع أقاليم العالم، ولا سيما أولئك الذين هم في مراكز المنشأ والتنوع المحصولي، وما زالوا يقدمونه لأجل صيانة وتنمية الموارد الوراثية النباتية التي تشكل قاعدة الإنتاج الغذائي والزراعي في مختلف أنحاء العالم."

ويمكن أن تنفذ الأطراف المتعاقدة هذه الأحكام من خلال تدابير أو ممارسات معينة مثل الجوائز والتعيينات الخاصة وأشكال الاعتراف الأخرى. وفي ما يلي أمثلة عن الاعتراف والجوائز التي تنفذها الأطراف المتعاقدة والتي يمكن اعتبارها:

- جوائز عامة للمؤسسات والمزارعين الذين يساهمون في صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام؛
- جوائز خاصة للمزارعين ومجموعات المزارعين، الذين يحتفظون بمجموعات فريدة أو متنوعة من أنواع وأصناف المحاصيل التقليدية، وخاصة الأنواع والأصناف التي تتكيف مع الظروف المحلية؛
- تسجيل الأصناف باسم مزارع اختار و/أو طور صنف تكيف مع الظروف المحلية؛
- إعلان مناطق كتراث ثقافي للتنوع البيولوجي الزراعي، بالإضافة إلى خطط لتشجيع صون التنوع البيولوجي الزراعي والبحوث بشأنه. ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، تعيين مواقع لنظام التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية، (أي تدبير يشجع على الاعتراف بمساهمة المزارعين ومجتمعات السكان الأصليين على مدى الألفية، من أجل صون نظمهم الزراعية المبدعة والحفاظ عليها بشكل حيوي، وأيضاً التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة، والمعارف التقليدية، والمناظر الطبيعية المرتبطة بذلك، والتنوع الثقافي، على سبيل المثال، في شيلي، والفلبين، وجمهورية إيران الإسلامية، وتونس، واليابان، وغيرها من البلدان).

الخيار 2

المساهمات في صناديق تقاسم المنافع التي تدعم مساهمات المزارعين في صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام

تنص المادة 9-2(ب) على ما يلي "الحق في المشاركة المتكافئة في اقتسام المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة."

قدمت الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة المعنيين عدة أمثلة عن الموارد المالية أو الدعم التمويلي على مختلف المستويات (الدولية والوطنية والمحلية/المجتمعية) لصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام (على سبيل المثال في الروبيج وشيلي ونيبال وبيرو). وبناءً على تلك الأمثلة، تشمل التدابير أو الممارسات المحددة التي يمكن النظر فيها ما يلي:

- إنشاء صناديق مجتمعية لإدارة التنوع البيولوجي أو صناديق مماثلة تمكن المجتمعات المحلية من دعم صون المحاصيل وتنمية سبل المعيشة؛ وتسهيل وصول الأعضاء إلى الموارد المالية لبدء مشاريع صغيرة، مثل تربية الماشية، وتوليد دخل نقدي إضافي؛
- وتشجيع القطاع الخاص، كجزء من نشاط مسؤوليته الاجتماعية، على تقديم مساهمات للمزارعين والمجتمعات المحلية التي تحافظ على تنوع المحاصيل الأصلية؛
- وإنشاء صندوق تنافسي لدعم مبادرات منظمات الشعوب الأصلية التي تسهم في تحسين سبل معيشة المزارعين؛
- وتوفير التمويل من خلال إنشاء الآليات ذات الصلة في إطار الأطر التنظيمية (على سبيل المثال الخطوط التوجيهية الوطنية لبنن للوصول إلى الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وتقاسم المنافع الناتجة عن استخدامها)؛
- ودفع و/أو تشجيع دفع مساهمة سنوية لصندوق تقاسم المنافع التابع للمعاهدة الدولية (يمكن أن تكون هذه المساهمة، على سبيل المثال، مساوية لنسبة معينة من مبيعات البذور عند ذلك الطرف المتعاقد أو شركة ماء، أو مبلغ ثابت محدد من قبل الجهة المانحة).

الخيار 3

النهج القائمة على السوق لدعم مساهمات المزارعين في صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام

يتكون هذا الخيار من برامج الابتكار أو الحوافز الاقتصادية أو الروابط بين المزارعين والسوق. ويمكن أن تشمل البرامج والروابط المحددة ما يلي:

- تشجيع أو دعم القيمة المضافة وروابط الأسواق لمنتجات المحاصيل المحلية والمساعدة في تسويقها، ليس فقط بهدف المساهمة في صون أصناف المحاصيل المحلية في المزرعة ولكن أيضاً لإعلام المستهلكين بالقيم التغذوية

- والصحية لأنواع المحاصيل المحلية (على سبيل المثال سلسلة القيمة الصغيرة لمجموعة محلية متنوعة من الشيلم في إيطاليا، وتسويق المحاصيل المحلية في نيبال، وتجهيز وتسويق المحاصيل التقليدية في نيبال والفلبين)؛
- وإنشاء "تسميات محمية للمنشأ"؛ وتشكل التسميات المحمية للمنشأ أيضاً خياراً لتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة من خلال اللوائح والتوجيهات (على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي)؛
 - وتعزيز استراتيجيات التنمية الريفية عن طريق استخدام النهج القائمة على السوق والاقتصاد، على سبيل المثال، تعميم شراء بذور المزارعين في برامج الأمن الغذائي ذات الصلة، (مثل برنامج شراء الأغذية في البرازيل)؛ واستراتيجية التنمية الريفية الاستراتيجية في ألبانيا التي تراعي تنوع الأنشطة الزراعية والتنمية الاقتصادية لمناطق التنوع البيولوجي الزراعي، على سبيل المثال من خلال المشتريات العامة لأصناف بذور المزارعين).

الخيار 4

الفهارس والسجلات والأشكال الأخرى لتوثيق الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والتي تتعلق بالمعارف التقليدية

يتعلق هذا الخيار بتدابير وممارسات لحماية المعارف التقليدية ذات الصلة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وفقاً للمادة 9-2(أ)، على الصعيدين المحلي والوطني.

وتشمل معظم التدابير والممارسات الحالية شكلاً من أشكال الوثائق التي تُخدم أغراضاً مختلفة، مثل: رفع مستوى الوعي والتعليم (ألبانيا)؛ وتنظيم الحصول على الموارد الوراثية في أراضي المجتمعات المحلية (بنن ومدغشقر)؛ وأن تكون مصدراً للمعرفة بالنسبة إلى مجتمع البحوث الزراعية، من القطاعين العام والخاص، وكذلك للمزارعين وجميع الجهات الفاعلة المهتمة الأخرى (إسبانيا)؛ ووضع المعرفة في المجال العام وبالتالي منع الآخرين من المطالبة بحقوق الملكية للبذور (الفلبين ونيبال)؛ وتوليد بيانات أساسية عن الحفظ، وممارسات الحصاد، والتقاليد، لتقييم أنماط الصون، والإدارة، والخسارة بمرور الوقت (بيرو).

ويمكن أن تشمل التدابير والممارسات المحددة، بناءً على الأمثلة الحالية، ما يلي:

- توثيق و/أو تسجيل المعارف التقليدية، بما في ذلك المعارف المتعلقة بممارسات زراعة المحاصيل المكثفة محلياً، واختيار الكتلة الإيجابية وتقنيات التخزين، وكذلك الاستخدام وتجهيز الأغذية (ألبانيا)؛
- وإنشاء قاعدة بيانات وطنية لأصناف المزارعين المحلية/الأصناف البدائية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالسمات الزراعية والسمات المتعلقة بالاستهلاك، والأصل، والاستخدام التقليدي، والظروف الحالية لأصناف المزارعين/الأصناف البدائية (على سبيل المثال اليابان)؛

- وإعداد سجلات مجتمعية (التنوع البيولوجي) للتنوع البيولوجي والمعارف التقليدية المرتبطة به (نيبال والفلبين وبنن ومدغشقر) أو إعداد فهارس للأصناف الزراعية للمزارعين، حيث يوثق المزارعون ومجتمعاتهم أصنافهم والمعارف المرتبطة بها (نيبال)؛
- ونشر قائمة جرد وطنية للمعارف التقليدية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (إسبانيا والسويد)، أو توثيق المعارف التقليدية في إطار البرامج الوطنية (اليمن والسويد)، أو التوصيف التشاركي السريع لتنوع الأصناف البدائية المحددة (بيرو).

الخيار 5

صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والمعارف التقليدية ذات الصلة وإدارتها في الموقع وفي المزرعة، بما في ذلك مواقع إدارة وصون التنوع البيولوجي على مستوى المجتمع المحلي

يمكن أن يشمل هذا الخيار مشاريع وبرامج واستراتيجيات/خطط عمل وطنية لصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام في الموقع وفي المزرعة والمعارف التقليدية المرتبطة بها.

ويمكن النظر في عدة حالات محددة للتدابير والممارسات المقدمة في هذا الصدد:

- بناء قدرات المزارعين وتمكينهم لإدارة الزراعات التقليدية الخاصة بهم (على سبيل المثال تونس والفلبين)؛
- وتسمية خاصة تدعو إلى إدارة متكاملة للسلع والخدمات (التنوع البيولوجي الزراعي، والمعارف التقليدية، والتنوع الثقافي، والمناظر الطبيعية) وتحسين سبل المعيشة الريفية للمزارعين (مثل مواقع نظام التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية - شيلي، وما إلى ذلك)؛
- والتعاون لتعزيز التربية التشاركية للنباتات، ونظم الإنتاج المتنوعة بيولوجياً، وبنوك البذور المجتمعية (إيطاليا، ونيبال) وصون أنواع المحاصيل التقليدية (هولندا)؛
- وتشجيع آليات تبادل البذور التقليدية بين المزارعين الذين يقومون بزراعة الأصناف المحلية والأصلية (بيرو)؛
- وتوفير إطار قانوني أو سياساتي لدعم وتمويل مختلف المجالات المواضيعية في مجال صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام من خلال، على سبيل المثال، الخطط والاستراتيجيات الوطنية بشأن صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام (سويسرا)؛
- وتشجيع وصول المزارعين إلى مواد بنوك الجينات (النرويج، السويد، فنلندا) أو الحصول على بذور ذات جودة عالية (اليمن)؛
- وتشجيع إدارة التنوع البيولوجي الزراعي المجتمعي من خلال التعاون الإنمائي (دعم التمويل) الذي يهدف إلى تعزيز نظم البذور المحلية وتعزيز تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة لتحقيق الأمن الغذائي بين صغار المزارعين (غواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا ونيبال وإثيوبيا وملاوي والشبكات في أمريكا الوسطى وجنوب شرق آسيا)

الخيار 6

بنوك البذور المجتمعية، وشبكات البذور، ومؤسسات البذور التي يديرها المزارعون والتي تيسر وصول هؤلاء إلى الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

يهدف هذا الخيار إلى تعزيز نظم بذور المزارعين والحصول على البذور المتنوعة المكيفة محلياً وتوافرها. وتشمل التدابير والممارسات الحالية لتعزيز إدارة التنوع البيولوجي الزراعي القائم على المجتمع ما يلي:

- نماذج مختلفة من بنوك البذور المجتمعية (إثيوبيا وملاوي ونيبال والنرويج وجنوب أفريقيا والسودان وزيمبابوي وزامبيا) بهدف تعزيز الحصول على البذور المحلية، واستعادة تنوع المحاصيل المحلية، وتطوير التنوع البيولوجي الزراعي المحلي واستخدامه في تحسين إنتاج المحاصيل والتكيف مع تغير المناخ، ورفع مستوى الوعي، وتنمية القدرات وأنشطة سبل المعيشة (إثيوبيا وملاوي ونيبال وجنوب أفريقيا)؛
- والتبادل التشاركي للبذور ومواد الزراعة لتعزيز تدفق البذور وصون الموارد الوراثية النباتية في المزرعة (نيبال)؛
- ومعارض البذور والمهرجانات، ومعارض التنوع، والمعارض الغذائية، لرفع مستوى الوعي العام بشأن قيمة صون الأصناف البدائية، وتشجيع المزارعين على تبادل المعلومات وتبادل البذور، مما يتيح لهم الوصول إلى مجموعة واسعة من البذور والأصناف المحلية (نيبال وأوغندا وملاوي وجنوب أفريقيا وزامبيا وزيمبابوي)؛
- وإنشاء بنوك مجتمعية للبذور وربطها ببنوك الجينات الوطنية (أوغندا والنرويج وإثيوبيا)؛
- وإنشاء أندية لبذور المزارعين لتحسين الوصول إلى البذور الجيدة وتمكين المزارعين كمنتجين للبذور، وتعزيز المساهمة الفعالة والكفؤة للمزارعين في الأمن الوطني للبذور (فبييت نام)؛
- وتيسير الوصول إلى المواد المناسبة من النظام المتعدد الأطراف للمعاهدة الدولية (الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية) واستخدامها.

الخيار 7

النهج التشاركية لإجراء البحوث حول الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، بما في ذلك التوصيف والتقييم، والتربية التشاركية للنبات واختيار الأصناف

تسعى النهج التشاركية إلى تعزيز التعاون بين المزارعين والباحثين والعلماء، بالإضافة إلى توفير الفرص للمزارعين لاختيار الأصناف المناسبة لظروفهم وتفضيلاتهم. كما أنها توفر اعترافاً مفيداً بدور المزارعين في تطوير الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وصونها واستخدامها المستدام، وتعزيز التقاسم العادل للمنافع الناشئة عن استخدامها.

- ويشمل هذا الخيار العديد من ممارسات النهج التشاركية للبحث والتطوير، وتحسين الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، مع الهدف المشترك المتمثل في تعزيز المشاركة والتفاسم العادلين للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وتشمل التدابير والممارسات المحددة ما يلي:
- اختيار الأصناف القائمة على المشاركة وتكاثر المحاصيل القابلة للتكيف (ألبانيا وغواتيمالا والهند وملاوي) والتربية التشاركية للنباتات (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال والسودان واليمن)؛
 - وتبادل المواد النباتية بين المزارعين (الكاميرون)؛
 - والبحوث التشاركية التي توفر الفضاء المادي وأنشطة تنمية القدرات العملية المتعلقة بإدارة البذور والتنوع البيولوجي الزراعي (إكوادور)؛
 - وإنشاء مجموعات المزارعين والمربين لتعزيز المعارف والقدرات المتعلقة بتربية النباتات، وجعل المجتمعات المحلية مستقلة في إنتاج البذور من خلال التدريب، ورفع مستوى الوعي بشأن أهمية المادة الوراثية المحلية، وإقامة الشبكات بين الأعضاء (إندونيسيا)؛
 - وإقامة روابط أقوى مع المربين وخبراء التغذية من أجل المشاركة في تطوير المواد الوراثية الجديدة واختبارها وتعزيزها (بيرو).

الخيار 8

مشاركة المزارعين في صنع القرارات على المستويات المحلية والوطنية والدولية

تنص المادة 9-2(ج) من المعاهدة الدولية على أن يتخذ كل طرف متعاقد، وفقاً لاحتياجاته وأولوياته، وحسبما يكون ذلك ملائماً، ورهنأ بالتشريعات الوطنية لديه، تدابير لحماية وتدعيم حقوق المزارعين، بما في ذلك الحق في المشاركة في صنع القرارات، على المستوى القطري، بشأن المسائل المرتبطة بصيانة الموارد النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام.

ويمكن النظر، بموجب هذا الخيار، في عدة وسائل لدعم حقوق المزارعين في المشاركة في صنع القرارات على المستوى الوطني، مثل:

- الاعتراف بالحق في المشاركة في عمليات صنع القرارات في القوانين أو الدستور، وتضمن هذا الحق (بوليفيا)؛
- وإشراك أو دعوة المزارعين إلى المناقشات بشأن جداول الأعمال الاستراتيجية الوطنية (شيلي)؛
- وتضمنين المشاركة في صنع القرارات الوطنية في عمليات السياسات الوزارية، بما في ذلك من خلال السياسة العامة لإشراك أصحاب المصلحة في عمليات صنع السياسات (اليابان، وهولندا، والنرويج، وإسبانيا، والسويد)؛

- ودعم مشاركة المزارعين في الحوارات وحلقات العمل بشأن مناقشة السياسات ذات الصلة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (ملاوي)؛
- ومن خلال التعاون الإنمائي الذي يدعم البرامج والسياسات التي تعكس حاجة وحقائق المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك تعزيز النقاش الديمقراطي بشأن الأطر القانونية وتدابير السياسات التي لها تأثير على الأمن الغذائي، ودعم مشاركة منظمات المجتمع المدني في حوار السياسات بشأن قضايا البذور (مختلف البلدان).

الخيار 9

التدريب وتنمية القدرات وتوعية الرأي العام

يتعلق هذا الخيار بالتدابير والممارسات والنهج لتعزيز التدريبات التقنية الخاصة بالسياق ورفع مستوى الوعي، التي تستهدف المجتمعات المحلية الزراعية بصفتها المستفيدة من التنوع البيولوجي الزراعي والرعاية له.

وتختلف الإجراءات والممارسات التي تتناول تحسين القدرات المتعلقة بصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، وكذلك التدابير الرامية إلى رفع مستوى الوعي العام لتعزيز القدرات الاجتماعية والمؤسسية، بشكل كبير. وتشمل هذه التدابير، أو مجموعة منها، ما يلي:

- التدريب الفني وتنمية القدرات في مجالات محددة، مثل: (1) تحسين إنتاج المحاصيل في ما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ (بنن)؛ (2) وحلقات عمل على المستوى الوطني لتشجيع تنفيذ المعاهدة الدولية (كوستاريكا)؛ (3) وتنمية القدرات لصون التنوع البيولوجي الزراعي المستهدف المهام بالنسبة إلى الأمن الغذائي والرفاه (إكوادور)؛ (4) ومعالجة المساواة بين الجنسين وإنتاج المحاصيل من أجل تنمية الريف وسبل المعيشة (إثيوبيا)؛ (5) وتنمية القدرات بشأن إدارة التنوع البيولوجي الزراعي المجتمعي أو التنوع البيولوجي القائم على المجتمعات المحلية، وإدارة صونه من خلال مختلف البرامج والمبادرات والمشروعات التي تنفذها منظمات المجتمع المدني (على سبيل المثال برنامج سيادة البذور في زيمبابوي)؛ ونموذج أمن البذور الذي يديره المجتمع في أوغندا؛ وبرنامج تنوع الغرس لحصاد البذور الآمن في غواتيمالا ولاوس ونيبال وبيرو وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي)؛
- وبنوك البذور المجتمعية وإدارة القدرة على الصمود لنظم البذور المحلية (زيمبابوي والفلبين وكمبوديا) والبرامج الميدانية للإرشاد لدعم نظم البذور التي يديرها المزارعون ودورهم في صون أنواع المحاصيل المحلية (ليبيا)؛
- وتنمية القدرات والدعم الفني للنظم الإيكولوجية الزراعية التقليدية في ما يتعلق بصون التنوع البيولوجي الزراعي المحلي (الفلبين) ومساعدة المزارعين على الوصول إلى مواد الموارد الوراثية النباتية من النظم المتعدد الأطراف للمعاهدة من أجل التكيف مع تغير المناخ (الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية)؛
- والدعوة للسياسات والتوعية العامة، مثل تيسير تطوير مدونة أو بروتوكولات للزراعة (مثل مدونة الزراعة المستدامة للحكومة المحلية في الفلبين)؛ ومشاركة المرأة في حملة التوعية العامة والدعوة للسياسات (غواتيمالا)؛

- وإجراء مشاورات عالمية/دولية بشأن حقوق المزارعين، تضم مختلف أصحاب المصلحة والأقاليم، لرفع مستوى الوعي وتعزيز الفهم بشأن حقوق المزارعين (النرويج).

الخيار 10

حقوق المزارعين من حيث علاقتها بحقوق الملكية الفكرية

يتعلق هذا الخيار بالارتباطات بين حقوق المزارعين وحقوق الملكية الفكرية، مثل حقوق المزارعين في حفظ البذور في المزارع واستخدامها وتبادلها وبيعها، وحقوق المزارعين في تقاسم المنافع وحماية المعارف التقليدية.

بناءً على عدد حالات التدابير والممارسات القائمة في ما يتعلق بحقوق المزارعين في حفظ البذور في المزارع واستخدامها وتبادلها وبيعها، يمكن أن تنظر الأطراف المتعاقدة في ما يلي:

- مع تضمين الأحكام في السياسات واللوائح (1) تحديد الأنشطة المستثناة، لا سيما أنشطة صغار المزارعين لتلبية احتياجاتهم الخاصة (إندونيسيا) ولأغراض غير تجارية (الفلبين)؛ (2) وتحديد الحد الأقصى لحجم أو كمية الإنتاج السنوي على أنه الحد الأدنى للاستثناء (السويد)؛ (3) والنص على أن حفظ أصناف معينة واستخدامها وتبادلها، هي أنشطة مستثناة من نطاق حقوق المربين، بحيث لا يتعين دفع أي عائدات لصاحب حقوق الملكية الفكرية (النرويج)؛ (4) وتضمنين حكم بشأن امتيازات للمزارعين وربما أيضاً عن طريق تحديد الأصناف التي ينبغي أن تنطبق عليها امتيازات هؤلاء المزارعين (سويسرا)؛ (5) وتضمنين حكم في قوانين البراءات يفيد بأن أي اتفاق تعاقدي، يقيد أو يلغي امتيازات المزارعين في مجال إنتاج الأغذية والأعلاف، ميعد باطلاً ولاغياً (سويسرا)؛ (6) وإنشاء أنظمة فريدة من نوعها تجمع بين حماية الأصناف النباتية وحقوق المزارعين (الهند وإثيوبيا وماليزيا والفلبين)؛ (7) وتوفير استحقاقات للمزارعين لتسجيل الأصناف التي تم تربيتها وتطويرها من قبلهم، أن من قبل المجتمع بنفس طريقة مربي النباتات، وحفظ منتجاتهم الزراعية، أو استخدامها، أو زرعها، أو إعادة زرعها، أو تبادلها أو بيعها، بما في ذلك البذور من مجموعة متنوعة مسجلة، باستثناء بيع "البذور ذات العلامات التجارية" لمجموعة متنوعة مسجلة بموجب قانون البذور.

- ومن التدابير والممارسات الأخرى المقدمة كخيار للاعتراف بالمزارعين كمربين، السماح للمزارعين بتقديم طلبات تسجيل الأصناف (بنغلاديش)؛

- وإمكانية استخدام صكوك حقوق الملكية الفكرية لحماية المعارف التقليدية، على سبيل المثال: (1) عن طريق إنشاء قائمة جرد للأصناف التي تمت تربيتها محلياً كخيار لحماية هذه الموارد من الاعتمادات (الفلبين) أو منع الآخرين من المطالبة بحقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم (نيبال)؛ (2) وتضمنين شرط الكشف عن استخدام أي من نظم وممارسات المعارف الأصلية كلما تم تقديم طلب لحقوق الملكية الفكرية (الفلبين)، أو تضمنين شرط الكشف عن منشأ الموارد الوراثية التي يتم تضمينها في المنتج عند تقديم طلبات حماية الأصناف النباتية أو براءات الاختراع (جمهورية مصر العربية والهند وماليزيا وتايلند والنرويج وسويسرا)؛ (3) وإنشاء حق للملكية

الفكرية محدد لحماية نظم المعارف الأصلية (الفلبين)؛ (4) ووضع مؤشرات جغرافية يمكن أن تضيف قيمة إلى منتجات المزارعين (سويسرا).

الخيار 11

حقوق المزارعين من حيث علاقتها بإنتاج البذور/مواد الإكثار وتسويقها

يتعلق هذا الخيار بالتدابير والممارسات، لا سيما من خلال السياسات والتشريعات، بشأن إنتاج البذور/مواد الإكثار وتسويقها، لتشجيع الاستخدام المتنوع للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة من خلال وضع معايير خاصة بالبذور المسموح بإدخالها إلى السوق، وكذلك المعايير الخاصة بمن يسمح له بتسجيل البذور في السوق.

وتشمل التدابير والممارسات التي توفر المساحة القانونية والعملية للمزارعين والمجتمعات المحلية لإنتاج البذور وتسويقها ما يلي:

- صياغة أو مراجعة القوانين الوطنية للبذور بطريقة تشمل الإعفاءات أو المرونة في تسجيل البذور لأصناف المزارعين، وبكميات البذور التي يمكنهم تسويقها، بما في ذلك من خلال وضع خطط عمل واستراتيجيات توجيهية ورسمية ووطنية بشأن التنوع البيولوجي والتنوع البيولوجي الزراعي تتناول مراقبة جودة البذور، وتبسيط تسجيل المزارعين لبذورهم، وبنوك البذور المجتمعية، وغيرها (نيبال). ويشمل ذلك أيضاً خيارات لتسهيل التسجيل الرسمي لصون أصناف الهواة، وكذلك السكان، مما يسمح للأصناف البدائية المحلية والأصناف التي يتم تكييفها بشكل طبيعي مع الظروف المحلية والإقليمية بالدخول إلى السوق (الاتحاد الأوروبي، وهولندا، وألمانيا)؛
- وتنظيم الأصناف المتخصصة لاستكمال اللوائح بشأن الأصناف التجارية، مع مراعاة بعض القيود المتعلقة بالوصول إلى الأسواق (سويسرا)؛
- والسماح للمزارعين بحفظ البذور من الأنواع غير المحمية في المزرعة، واستخدامها وتبادلها (هولندا)؛
- وإنشاء سجلات عامة لأصناف المزارعين والمعارف التقليدية ذات الصلة (بيرو).

الخيار 12

التدابير/الممارسات الأخرى

هناك أيضاً مجموعة واسعة ومتنوعة من التدابير والممارسات الأخرى، التي تعزز أو تحمي حقوق المزارعين بشكل أو بآخر. وهي تشمل أمثلة عن برامج/مشاريع أو مبادرات توفر، من بين أمور أخرى، الدعم الفني والمالي لصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام في البلدان النامية، وتتعلق أيضاً بالبحث والتطوير التكنولوجيين

وتنمية سبيل المعيشة الزراعية والريفية المستدامة، وكذلك الدعم المالي للمؤسسات التي تتعامل مع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

وتشمل الحالات التي يمكن النظر فيها ما يلي:

- مشاريع بشأن عمليات بنوك الجينات الموجهة نحو صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، والتي تشمل أصناف المزارعين والأصناف البدائية في برنامج العمل (اليابان)؛
- ودعم شركات البذور الخاصة لتجديد المحاصيل التقليدية وإتاحتها للمزارعين، ودعم المختبرات الوطنية للموارد الوراثية النباتية (الفلبين)؛
- وإنشاء حق الوصول العام إلى الموارد الوراثية (السويد)؛
- وإتاحة إمكانية الوصول إلى دراسة مؤشر البذور في غرب ووسط أفريقيا، الموجهة نحو تحديد حلول قابلة للتطبيق للوصول إلى بذور ذات نوعية جيدة في الأقاليم؛
- والبحث والتطوير التعاونيين، وتحسين المحاصيل وبناء أنشطة كسب سبل المعيشة (مثل المشاريع في طاجيكستان والجمهورية العربية السورية وزمبابوي وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا).

رابعاً- الوثائق المصاحبة ومصادر المعلومات

(سيشمل هذا القسم ما يلي: (1) جرد التدابير والممارسات؛ (2) والروابط لمواد التدريب، والوحدات التعليمية، ومصادر المعلومات ذات الصلة).